الصباح الاقتصادية
16
العدد 1837 - السنة السابعة
الاربعاء 16 جمادى الآخرة 1435 - الموافق 16 أبريل 2014
Wednesday 16 April 2014 - No.1837 - 7th Year

أغلقت على ارتفاع في مؤشراتها الثلاثة

البورصة تتخلص من «الركود المضاربية» وتصعد إلى المنطقة الخضراء

ارتفاع أداء السوق

اغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته امس على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 18.8 نقطة للسعري والوزني بواقع 4.39 نقطة و«كويت 15» بـ 14.4 نقطة.

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم عند الاغلاق حوالي 24.4 مليون دينار في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 188.6 مليون سهم وبعدد صفقات بلغت 4551 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «الديرة» و «تمويل خليج» و «ايفا» و «الامتياز» و «ابيار» الاكثر تداولا في حين جاءت اسهم شركات «جيران ق» و «تنظيف» و «كميك» و «الرابطة» و «اسيكو» الاكثر ارتفاعا.

وعلى الجانب الآخر انهى المؤشر الوزني تعاملاته مرتفعا بنسبة 0.89 في المئة ليغلق عند مستوى 499.61 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على ارتفاع نسبته 1.19 في المئة ليغلق عند مستوى 1223.34 نقطة.

وفي تعليقه على اداء الجلسة قال «ابراهيم الفيلكاوي» مستشار تحليل فني لأسواق المال العربية والعالمية أن المؤشر العام لسوق الكويت المالي يعاني ومنذ فترة طويلة من حالة الركود المضاربية وذلك لأسباب عدة منها على سبيل المثال لا الحصر الانسحابات والعقوبات التي تتوالى على المتعاملين بالسوق الكويتي بهدف التنظيف كذلك وجود بعض القوانين التي تفرضها الهيئة على المضاربين وشركات الوساطة والتي خرجت عن قدرتهم مما شكل لديهم نوع من الظلم حتى ادى ذلك إلى طلب تعديل تلك القوانين واصبحت مطالبات مشروعة وضرورية من وجهة نظر البعض وحددت لها الجلسة خاصة في مجلس الأمة ينتظر ما ستسفر عنه ذلك وآخرها التجاذبات السياسية المتكررة حتى لم يستطع ان يتحرك مزامنا مع بعض اسواق الخليج إلا في حالات الهبوط والتصحيحات الهابطة فقط.

تراجع القيم

شهدت تعاملات تباين في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام مرتفعة إلى 191.4 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 190.4 مليون سهم في الأجلسة السابقة بنمو نسبته 0.5 في المئة.

اما عن قيم التداول فقد جاءت على تراجع لتبلغ 24.5 مليون دينار، مقابل 26 مليون دينار في الاجلسة الماضية بتراجع نسبته 5.8 في المئة.

وتراجعت الصفقات بالجلسة الى 4620 الف صفقة مقارنة مع عدد صفقات بلغ 4646 الف صفقة كانت في الالجلسة الماضية لتكون الصفقات قد تراجعت بنسبة 0.6 في المئة.

واوضح المحلل ان هناك عمليات تجميع تكتيكية من قبل المحافظ المحلية تتجهز لحركة قد يشهدها السوق الكويتي بعد مهلة الإيقاف التي حددتها الهيئة على بعض المضاربين النشطين وما نشهده حاليا هي حركة اتفاق عام بالعزوف المضاربي والتجميع الاوتوماتيكي بهدف الضغط وإيصال رسالة عامه مع الاستفادة من عمليات البيع من قبل المضاربين الصغار.

اما المحافظ الخليجية والأجنبية فقد عزم بعضها على الانتقال ومتابعة الحركة المضاربية لاستغلال افضل الفرص في الاسواق المجاورة خصوصا وان بعض هذه الأسواق لازالت تواصل الحركة الصعودية وكذلك تصنيف البعض منها كاسواق ناشئة والتي قد تشهد معظم اسهمها لارتفاعات وارقام جديدة في عام 2014 بسبب هذا التصنيف وحتى يشهد السوق الكويتي حالة من الإستقرار.

على رأس القيم

استطاع سهم «الديرة» ان يتصدر قائمة انشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 36.8 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 476 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 1.4 مليون دينار، مع تراجع السهم عند مستوى 37.5 فلس.

اما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «بيتك» بقيم تداول بلغت 3.7 مليون دينار، وأحجام 4.4 ملايين سهم من خلال 201 صفقة.

ومن الناحية الفنية اشار الفيلكاوي إلى ان المؤشر السعري لم يتمكن من اختراق الحاجز النفسي 7600 نقطة وبدا بعملية جني الأرباح والتصحيح حتى كسر الدعم الأول عند المستوى 7550 نقطة ليعطي إشارة خروج مبدئية إلا انه استقر قرب المستوى 7500 نقطة ويعتبر ذلك جيدا ولم يؤكد هذه الإشارة وقد توقع المحلل الارتداد في الجلسة اللاثناء ليستقر فوق مستوى 7513 نقطة.

ويتوقع الفيلكاوي أن يبدأ المؤشر بالتحرك الأفقي بين الدعم 7500 و 7550 نقطة خلال التداولات المتبقية لهذا الاسبوع وحتى يتم كسر أحد الرقمين لمحدد اتجاهه التالي، مشيرا انه في حالة تم كسر الدعم 7500 نقطة والتداول تحت هذا المستوى فهذا يعتبر تاكيد لإشارة الخروج للمضارب قصير الأجل حتى العودة فوق هذا المستوى مره أخرى، أما في حالة استطاع العودة فوق مستوى المقاومة 7550 نقطة فهذا يدل على دخول جديد واستهداف المستوى 7600 و 7650 نقطة مره اخرى.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «جيران ق» قائمة اعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد ان ارتفع عند الإغلاق بنسبة 8.2 في المئة بإغلاقه عند مستوى 53 فلسا، تلاه سهم «تنظيف» بنسبة 6.2 في المئة وسعر 138 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «كعفيك» بارتفاع 5.7 في المئة وسعر 56 فلسا.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بالجلسة فكان سهم «استهلاكية» بنسبة تراجع 26 في المئة ليغلق عند مستوى 77 فلسا تلاه سهم «فلكس» بانخفاض نسبته 7.7 في المئة بإغلاقه عند مستوى 60 فلس، وكذلك سهم «المغاربية» تراجع بنسبة 7.8 في المئة، ومستوى سعري 49.5 فلسا.

قطاعات ترتفع

وبالنسبة لأداء قطاعات السوق فقد انهت تعاملاتها على ارتفاع معظمها، حيث ارتفعت مؤشرات 10 قطاعات من اصل اربعة عشر مُدرجة بالبورصة، وقد تصدر هذه الارتفاعات قطاع «رعاية صحية» بنمو نسبته 1.6 في المئة، تلاه قطاع «البنوك» بمكاسب 1 في المئة، وحل ثالثا قطاع «مواد اساسية» بارتفاع 0.9 في المئة، وعن التراجعات فقد تصدرها قطاع «تكنولوجيا» الذي تراجع بنسبة 0.2 في المئة، تلاه قطاع «الصناعة» بخسائر 0.1 في المئة، وحل ثالثا قطاع «خدمات استهلاكية» بتراجع 0.01 في المئة، واستقر قطاع «ادوات مالية» وقطاع «منافع».

2.43 مليون دينار أرباح «تعليمية» في ستة أشهر

اعلنت امس شركة المجموعة التعليمية القابضة «تعليمية» عن بياناتها المالية المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 28 فبراير 2014 محققة ارباحا بلغت 2.43 مليون دينار تقريبا مقابل ارباح بنحو 1.94 مليون دينار، بارتفاع في الارباح تقدر نسبته بحوالي 25.3 في المئة. وبلغت ارباح الشركة للربع الثاني فقط المنتهي في 28 فبراير 2014 حوالي 1.05 مليون دينار مقابل ارباح بنحو 1.14 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2013، بانخفاض في الارباح بلغت نسبته 7.9 في المئة تقريبا.

تأجيل الدعوى المرفوعة من «مزايا» ضد «م الأعمال» لجلسة 21 الجاري

اعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية «م الأعمال» أن دعوى التحكيم التجاري المقدمة من شركة المزايا القابضة «مزايا» ضد الشركة قد تم تأجيلها لجلسة 21 ابريل 2014 حتى يقدم الطرفين التقارير والمستندات والمذكرات الختامية مع التصريح بالتصوير. وتسعى «م الأعمال» تملك وبيع وشراء العقارات والاراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت وخارجها وكذلك ادارة املاك الغير وتملك وبيع وشراء اسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة فقط في دولة الكويت وفي الخارج اعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة انواعها القيام باعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة وللغير. كما تسعى «مزايا» لتملك أسهم شركات مساهمة كويتية او اجنبية وكذلك تملك اسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية او أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيها وإدارتها وكفالتها لدى الغير، وإقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20 في المئة على الأقل. تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات الإختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو اية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتأجيرها لشركات أخرى لإستغلالها سواء داخل الكويت أو خارجها. وتملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقا للقانون، واستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق إستثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

خلال ندوة أقيمت في غرفة التجارة

المباركي: ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال لتعزيز التنمية الاقتصادية

هنادي المباركي

دعت خبيرة اقتصادية امس الجهات الحكومية والخاصة الى انشاء حاضنات للأعمال في الكويت بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال توفير مناخ مناسب لخلق الافكار الابداعية والابتكار لدى المبادرين من الشباب الذين يطمحون الى انشاء اعمال تجارية وصناعية تتميز بالابداع.

وقالت الاستاذ المساعد في جامعة الكويت الدكتورة هنادي المباركي في كلمة لها خلال ندوة اقيمت في غرفة تجارة وصناعة الكويت للتعريف بفكرة «حاضنات الاعمال» ان هذه الفكرة ترتكز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليات العصف الذهني والابتكار.

واضافت المباركي ان حاضنات الاعمال تعتبر اداة استراتيجية طويلة الامد للتنمية الاقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة ايراداته وهي تعتمد على تحفيز المشاريع الجديدة وجذب الاستثمارات وتوليد اكبر قدر من فرص العمل.

واشارت الى ان تلك الحاضنات تعتمد بشكل رئيسي على قاعدة بيانات تشمل تقريرا سنويا عن الحقائق المالية التي سجلها الاقتصاد الوطني والعالمي لكي تساعد في خلق افكار ابداعية مرتكزة على الواقع الاقتصادي في الكويت.

ودعت الى رسم خطة اعلامية داخل الكويت لتثقيف السوق حول فوائد المشاريع الصغيرة المعتمدة على الابتكار والقيمة المضافة التي تحققها في الاقتصاد المحلي وتعزيز روح المبادرة والنمو لتحقيق تنمية مستدامة.

وذكرت ان هناك اهمية كبيرة للبرامج التدريبية المستمرة لكيفية ادارة المشاريع وتحقيق الارباح وتثقيف رواد الاعمال حول المخاطرة وكيفية ادارتها مشيرة الى ان هذا ما تقوم به جامعة الكويت من خلال دعوة القطاع الخاص والعام لطرح مثل هذه الدورات على المبادرين.

وشددت المباركي على ضرورة ايجاد بنك معلومات للمشاريع التابعة لمحافظ الهيئة العامة للاستثمار والاخرى التي ينفذها القطاع الخاص وربطها بنماذج الدراسات العالمية الناجحة لتبادل المعرفة وكيفية تقييم النتائج المستقبلية للمشاريع التنموية.

وبينت اهمية تحديد مستشار من قبل الهيئة العامة للاستثمار لحل جميع الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في دولة الكويت وسهولة الرجوع اليه في اي مرحله من مراحل المشروع لتخطي الصعوبات بالسرعة الممكنة.

فشل صفقة بيع «نور» لحصتها في «ميزان الإسلامي»

اعلنت شركة نور للاستثمار المالي «نور» انه قد تم فسخ الاتفاقية النهائية المبرمة لبيع حصة الشركة في «بنك ميزان الإسلامي» بتاريخ 15 أبريل 2014، وذلك لعدم تمكن الطرف المشتري من الحصول على كافة الموافقات الرسمية المطلوبة حسب ما ورد بالاتفاقية، وقد تم ذلك بقبول كلا الطرفين لإجراء الفسخ. وكانت الشركة قد أعلنت منتصف مارس الماضي أن بنك باكستان المركزي قد رفض بيع حصة الشركة في «بنك ميزان الإسلامي» لأحد الأطراف لعدم ملائمة عرض الشراء للمعايير المطلوبة من قبل البنك المركزي. وأوضحت الشركة وقتها أن الطرف المشتري – دون أن تسميه – أمامه مهلة زمنية تنتهي في 15 أبريل 2014 للحصول على كافة الموافقات الرسمية المطلوبة حسب ما ورد بالاتفاقية النهائية المبرمة معه، وهو ما لم يتحقق ومن ثم ترتب عليه عدم إتمام الصفقة.

أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار ظلت دون تغيير

«الوطني»: نمو الائتمان المحلي خلال فبراير الماضي 7.4 في المئة

عرض النقد

نمو الائتمان

قال تقرير بنك الكويت الوطني في ان نمو الائتمان المحلي شهد تباطؤا في شهر فبراير الماضي نتيجة تباطؤ نمو القروض الشخصية والائتمان الممنوح إلى القطاع العقاري. ويعزى تباطؤ نمو القروض الشخصية إلى صندوق الأسرة بالاضافة الى قصر مدة شهر فبراير. لكن نشاط الائتمان الممنوح إلى بقية القطاعات من خارج القطاع العقاري واصل التحسن بما يعكس تحسن الآفاق الاقتصادية للكويت بشكل عام. وتباطأ عرض النقد للشهر الثاني على التوالي على الرغم من الارتفاع في ودائع القطاع الخاص.

واضاف التقرير قد تباطأ نمو الائتمان للشهر الرابع على التوالي إلى 7.4 في المئة، مرتفعا بمقدار 38 مليون دينار، وهي اقل زيادة في سبعة أشهر، وتقل عن متوسط الزيادة الشهرية البالغ 180 مليون دينار في العام 2013. لكن نشاط الائتمان إلى قطاعات الأعمال غير المالية جاء افضل من الشهرين الماضيين، رغم تأثره سلبا بنشاط الإقراض للقطاع العقاري.

وتابع ارتفعت القروض الشخصية «التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية» بقيمة 40 مليون دينار، أي أقل من نصف المتوسط الذي شهده مؤخرا، وهو ما يعكس عمليات التسوية وشطب القروض المرتبطة بصندوق الأسرة الذي بدأ في شهر فبراير. وقد تباطأ النمو في هذا القطاع إلى 15.1 في المئة على أساس سنوي، وهو ما يتماشى مع توقعاتنا للعام 2014.

وبين ارتفع الائتمان إلى بقية القطاعات بقيمة 17 مليون دينار مع تراجع النمو إلى 6.3 في المئة على أساس سنوي، ويعزى تباطؤ النمو هذا إلى تراجع الائتمان الممنوح إلى القطاع العقاري بواقع 72 مليون دينار، وهو ما قد يعكس بدوره تسويات مديونات بعض الشركات. وشهدت القطاعات الأخرى نموا اقوى، وتشمل النفط والغاز «زيادة قدرها 56 مليون دينار، أي قفزة بنسبة 27 في المئة»، والتجارة «زيادة قدرها 37 مليون دينار»، والإنشاءات «زيادة قدرها 21 مليون دينار»، والصناعة «زيادة قدرها 12 مليون دينار». في الواقع، حقق الائتمان الممنوح إلى قطاع الأعمال باستثناء القروض الممنوحة بغرض شراء أوراق مالية والقطاع العقاري نموا بلغ 9.6 في المئة على أساس سنوي، أي بوتيرة آخذة بالتسارع. في الوقت نفسه، واصلت المؤسسات المالية غير المصرفية في تقليص حجم مديونياتها خلال الشهر، إذ انخفض الائتمان الممنوح لهذا القطاع بقيمة 19 مليون دينار في شهر فبراير وبنسبة 13.4 في المئة على أساس سنوي.

وأشار تباطأ نمو عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» ليصل إلى 6.7 في المئة على أساس سنوي، على الرغم من ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار 123 مليون دينار. واستمرت الودائع لأجل في الانخفاض للشهر الثاني على التوالي في حين سجلت الودائع تحت الطلب ارتفاعا جيدا بمقدار 80 مليون دينار بعد الانخفاض المعتدل الذي شهدته الشهر الماضي. نتيجة لذلك، تسارع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق «ن1» إلى 15 في المئة.

وظلت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي دون تغيير تقريبا عن الشهر الماضي. فقد استمرت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد و12 شهرا دون تغيير عند 0.56 في المئة و1.12 في المئة، في حين انخفضت أسعار الفائدة على الودائع لأجل 3 اشهر و6 اشهر بواقع 1 إلى 2 نقطة أساس لتصل إلى 0.73 في المئة و0.92 في المئة.

«الامتياز» تبيع 9.5 ملايين سهم في «الشرقية» بقيمة مليون دينار

اعلن سوق الكويت للاوراق المالية بانه ورد اليه كتاب من شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية «الامتياز» نصه كالاتي: تفصح بموجب هذا الكتاب شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية ش.م.ك «عامة» عن بيع الأسهم المملوكة لها في الشركة الشرقية للاستثمار العقاري ش.م.ك «مقفلة» البالغ عددها 9,528,750 سهم» تسعة مليون وخمسمائة وثمانية وعشرون الف وسبعمائة وخمسون سهم فقط لا غير» والتي تمثل 6.25 في المئة من رأس مال الشركة بسعر 108 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 1,029,105 د.ك» مليون وتسعة وعشرون الف ومائة وخمسة دينار كويتي فقط لا غير» وقد تحقق عن ذلك ربح بمبلغ 6,105 د.ك «ستة آلاف ومائة وخمسة دينار كويتي فقط لا غير» حيث ان تكلفة الأسهم في دفاتر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية مبلغ وقدره 1,023,000 د.ك «مليون وثلاثة وعشرون الف دينار كويتي فقط لا غير»، وقد تحرر عن ذلك عقد بيع الأسهم المشار إليها وتم توقيعه بتاريخ 2014/4/14.

شعار الامتياز

«الوطني كابيتال» يسعى للتخارج من «النايفات» السعودية

ذكرت وكالة «بلومبرغ» ان «الوطني كابيتال»، الذراع الاستثمارية لبنك الكويت الوطني، عيّنت «بيريلا وينبرغ بارتنرز إل بي» مستشارا لبيع حصتها في شركة «النايفات للتمويل» السعودية المتخصصة في قروض الأفراد. واشترت «إن بي كي كابيتال» الحصة البالغة 38 في المئة في «النايفات للتمويل» في العام 2008. وقد ابدت بنوك غير سعودية في الشرق الأوسط وشركات ملكية خاصة اهتمامها بشراء الحصة، بحسب جريدة الرأي وتسارعت عمليات الاندماج والاستحواذ في السعودية، أكبر الاقتصادات الخليجية، بفضل النمو الاقتصادي وانتعاش أسواق المال في المملكة. وتتخذ «النايفات» من الرياض مقرا لها، وهي متوافقة مع الشريعة، وقد سجلت إيرادات بقيمة 668 مليون ريال «178 مليون دولار» وأرباحا بقيمة 78 مليون ريال العام الماضي.

ويذكر ان أعلن بنك الكويت الوطني «وطني» عن بياناته المالية المرحلية لفترة الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2014 محققا إرباحا صافية بلغت 83.94 مليون دينار تقريبا مقابل ارباح بنحو 81.33 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2013، بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 3.2 في المئة. وقال البنك في بيان ان الموجودات الإجمالية للبنك ارتفعت كما في نهاية مارس 2014 بواقع 13.1 في المئة على أساس سنوي، لتبلغ 72.8 مليار دولار أمريكي «20.5 مليار دينار كويتي»، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 4.5 في المئة إلى 8.8 مليار دولار امريكي «2.47 مليار دينار كويتي». كما نمت القروض والتسليفات الإجمالية كما في نهاية مارس 2014 بواقع 9.6 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتبلغ 38.9 مليار دولار امريكي «10.9 مليارات دينار كويتي».